

## قراءة في بعض القضايا اللغوية عند ابن جنيّ في كتابه "الخصائص".

د. زكية يحيياوي

جامعة الجزائر 2.

**ملخص:** تناول ابن جني في كتابه "الخصائص" عدة قضايا ومسائل منها المتعلقة بالأصوات والمتعلقة باللغة ، فعرفها وتعرض لوضعها في زمانه وتطورها ، وقدم أبحاثا دراسات ذات فاعلية في الثقافة اللغوية والنشاط الفكري ، سواء على المستوى النظري والمنهجي ، أو على المستوى الإجرائي التطبيقي ، لذلك يعد ابن جني من العلماء الذين قدموا نموذجا قويا ومشرفا لمباحث اللغة في التراث العربي ، إذ ظهرت هذه اللغة في خصائصه لغة لا تضاهيها ولا تدانيها لغة أخرى لما اشتملت عليه من سمات حسن تعريف الكلام ، والإبانة عن المعاني بأحسن وجه.

**-اللغة عند ابن جنيّ:** عرف ابن جني اللغة بأنها مشتقة من الفعل: لغا ، يلغو ، إذا تكلم ومن لغى ، يلغى بكسر الغين في الماضي ، وفتحها في المضارع ، إذا لهج. <sup>(1)</sup> أما اصطلاحا فيعرفها بقوله: "حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" <sup>(2)</sup> وهو بهذا التعريف لم يفرق بين اللهجة واللغة ، كون اللغة أصوات يعبر بها واللهجة كذلك ، ويتفق تعريفه هذا مع بعض آراء العلماء الغرب ، كما أنه غني بالقيم التداولية التي أهمها: أن اللغة ذات قيمة نفعية تعبيرية ، فتعريفه للغة —إذا— يتشابه مع آراء المدرسة التداولية (Pragmatique) في الدرس اللساني العربي الحديث.

فهناك من يعرف اللهجة بأنها تلك التي تتصل مباشرة باللسان البشري ، أو تلك التي تحمل معنى مفيدا ، واللهجة تنطبق عليها هذه الصفات ، وتحمل معنى تنقله من إنسان لآخر. أما من يعرف اللهجة على أنها طرف اللسان ، ونقصد بها اللغة التي جبل عليها الإنسان فأنشأته وتربى عليها ، فهذا التعريف يدل على أن اللهجة جزء من اللغة في قوله: "اللهجة طرف اللسان ، أي أن اللغة تحوي اللهجة" <sup>(3)</sup>. والسؤال المطروح هنا كيف تحوي اللغة اللهجة؟ ونحن نعرف أن اللهجة هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة معينة وخاصة ، ولكل لهجة خصائصها ، والبيئة الشاملة التي تتكون من عدة لهجات هي التي اصطلح عليها باللغة. فكون اللغة مجموعة من الأصوات التي تؤدي وظيفة التواصل والتبليغ

فاللهجة تتميز بهذه الصفات أيضا ، واللغة الفصيحة عبر التاريخ ما هي إلا لهجة اجتماعية اكتسبت رتبة الفصاحة ، حيث أصبحت لغة الأدب والتعليم والتداول .

**2- أصل اللغة عند ابن جنّي:** لقد شغل موضوع أصل اللغة حيزا كبيرا من تفكير ابن جنّي ، وكان النقاش في عصره يدور بين القائلين بالتوقيف وهم يمثلون الاتجاه المحافظ والقائلين بالمواضعة ، ويمثلون الاتجاه الكلامي ، والقائلين بمحاكاة أصوات الطبيعة. ويعتبر ابن جنّي من العلماء العرب الذين مالوا إلى تقرير هذه الظاهرة اللغوية في نصوص واضحة فقد خصص له نصا في الباب الذي عقده لهذا الموضوع ، لكنه يعود إليه كلما يجد دليلا مقنعا في المسألة ، فتراه يجر القارئ إلى صفه بلطف ، فأثناء تحليله لموضوع "أصل اللغة" وكذلك مناقشته لمختلف الآراء فيه لم يخرج من سنن اللغويين في تحليله لهذه الظاهرة ، ولم يكتف بأهل النظر في تفسيرهم لأصل اللغة بل كان يتأرجح بينهما ، إذ نلاحظ في البداية مدى تردده في قبول أي اتجاه من الاتجاهين السابقين (التوقيف ، الاصطلاح) وكذلك يظهر احتراسه الشديد في قوله: "هذا موضع محوج إلى فضل وتأمل"<sup>(4)</sup> ، وعندما نعلم النظر في الأسلوب الذي عالج به هذه المسألة نحس أنه ينفي اعتناقه أو اتصاله بأي الأطروحتين السابقتين ، فهو ينسب القول إلى غيره ، ولا يكاد يتبنى شيئا مما سبق ومما يقال آنذاك .

وينظر ابن جنّي بعد ذلك في اللغة العربية ، فيجدها من الكمال والدقة والجمال ، وهذا ما يجعله يشك في أن يكون هذا من صنع البشر وعمل الأفراد ، فيراها (اللغة) توقيفا من الله تعالى وأنها وحي منه ، وفيما يخص (المواضعة والاصطلاح) يعرض آراء أهل النظر ويعني بهم المعتزلة ، فهو لا يذكر شخصا معينا كما فعل سابقا ، بل نجده يتحدث بضمير الجماعة: ذهبوا ، فيحتاجوا ، كأنهم جاؤوا ، ويضعوا ، فمن خلال هذا يظهر تأثره ببعض مصطلحاتهم مثل: أهل النظر ، حال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، القديم ، الجارحة... كما جاء عرضه الاصطلاح في اللغة لا يخلو من الغرابة ، فهو يتصور الناس في مرحلة ما لا يتكلمون ولم تكن لديهم وسيلة للتفاهم بالرغم من أن عقولهم كانت على درجة من الرقي ، فقد قاموا بالبحث والتصوير والتخيل لوضع لغة تكون خفيفة المخارج ، تكون خالية من كل ثقل مستنكر ، كما نجده في موضع آخر ينطلق من نفس الفرضية ليفصل أكثر في الكيفية التي تمت بها عملية المواضعة هذه ، فيورد نصا لأهل النظر جاء فيه: "وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء ، المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا إذا ذكر عرف به مسماه ليمتاز عن غيره ، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله"<sup>(5)</sup> ، كما

اعتمد ابن جني على المشاهدة اليومية لاستخراج ما يثبت أن المواضعة لا بد معها من إيماء فكان مرجعه الواقع المعيش بالتأمل والرواية ليتمكن من استخلاص حقائق لا يمكننا وجودها فيقول: "وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصناع لآلات صنائعهم من الأسماء: كالنجار، والصائغ والحائك، والبناء وكذلك الملاح، قالوا: ولكن لا بد لأولها من أن يكون متواضعا بالمشاهدة والإيماء"<sup>(6)</sup>. أما فيما يخص المحاكاة (onomatopée) فنجد أن ابن جني ممن مال إلى إقرار هذه الظاهرة اللغوية، فهو ينسب هذا الرأي إلى بعض العلماء ثم يبدي إعجابه به، وتقبله له فيقول: «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغة عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل»<sup>(7)</sup>. ونجد ابن جني في موضع آخر من "خصائصه" يبذل جهدا كبيرا في توضيح هذا الرأي ملخصا إياه بـ "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني" حيث يستهل هذا الباب بقوله: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدًا، فقالوا: صرّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر.

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النقران والغليان، والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثلاه. وذلك أن تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والققعقة والصعصعة والجرجرة والقرقرة. ووجدت أيضا (الفعلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو البشكى، والجمزى، والولقى»<sup>(8)</sup> إن هذا النص كثير الفائدة وشديد الإيحاء، وحسبنا أننا عرفنا منه أن المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله قد تنبه إليها العلماء القدامى كالخليل وسيبويه، بل لقد نبه إليها الأخيران تنبيها شديدا سمح لابن جني أن يقول: "إن هذا موضع شريف لطيف، تلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته"<sup>(9)</sup>، على أنه يظل ابن جني رائد اللغويين القدامى الذين لاحظوا هذه الظاهرة وقرروها فنحن لا نحتاج إلى إمعان الفكر حتى نلمح العلاقة الطبيعية بين الألفاظ الموضوعية لمحاكاة الأصوات التي تصدر عن الحيوانات فالعصفور يزقزق، والهرة تموء والعجل يخور والذئب يعوي...

فإذا قابلنا بين مصادر هذه الأفعال: الرقزقة، الهديل، المواء، النباح، والخوار والعواء بالأصوات التي نسمعها من الحيوانات أيقنا بأنها تقارب كثيرا أصول تلك الأصوات وقيل ممثل

ذلك في هزيم الرعد ، وحسيس النار وخرير الماء وحشرجة المحتضر ، وأنين المريض وشهيق الباكي ، وتأوه المتوجع...<sup>(10)</sup> وكان ابن جنّي بالفعل من العارفين بهذا المنهج والممثلين له فهو يدرس هذا الموضوع أو المبحث (محاكاة أصوات الطبيعة) من عدة زوايا تبهر القارئ وكذلك غوصه بطريقة عميقة وراء أدق التفاصيل<sup>(11)</sup> ونجد ابن جنّي في مباحثه اللغوية والصوتية أرسخ علما وأوسع أفقا بين علماء -يبدو كذلك كالمتمرد فينكفئ مكثورا ، فلم يجهر بإعلان ما نسب إليه وإلى أستاذه (أبو علي الفارسي) ، وإلى الخليل ، وسيبويه من قبل ، من أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، بل رأيناها لدى عرض هذا الرأي يعزوه في مستهل عباراته إلى بعضهم كأنما ، يمهد لما يميل من تقبله والأخذ به ، ثم يجده مقنعا في استحسانه ، فهو بين المذاهب الصالحة ، لكن ليس المذهب الصالح الوحيد ، وما هو لديه بالجدير أن يدافع عنه جهرة بإصرار وعناد ، فاستحسانه مذهبا آخر أو قل مذاهب أخرى لا نلبث أن نجد هذا الاحتمال قد تردد في صدره ثم تحقق فيما كتبه بنفسه مستحسنا القول بأنه في هذا كله لا يناقض نفسه ولا يهدم ما كان تقبله فهو المسحور بالعربية المأخوذة بأسرارها العجيبة المعجزة- فلقد أحاط نشأة اللغة ، بشيء يسمو على الفكر ، ويعلو عن السحر ، ويكاد يلحقها بالمعجزات ، فهو كالباحث الذي يحرص الحرص كله على التجرد من عواطفه فتأبى عليه عواطفه نفسها أن يتجرد فتستسلم إلى وحي مشاعره استسلاما لذيذا يرى خلاله "اللغة العربية" ، اللغة العبقريّة أو يرى في العربية عبقريّة اللغات.<sup>(12)</sup> من هنا يتضح أن ابن جنّي أكثر جرأة في إبداء آراءه واجتهاداته ، حيث اعتمد على الحس ، كما سلك في تحليل الظواهر اللغوية مسلكا صوتيا متميزا ، وتقيد بمنهج لغوي صرف ، فأعطى قضية المحاكاة بعدها اللساني الخالص ، ومن ثم أرسى لها القواعد التأسيسية على مستويين هما التنظيم والممارسة.

### 3-من قضايا اللغة عند ابن جنّي:

أ- قضية الإعراب: يعد الإعراب من خصائص العربية ، بل من أكثر هذه الخصائص وضوحا ، وأن مراعاته في الكلام ، هي الفارق بين المعاني المتكافئة. ولقد عبر العلماء القدامى عن هذه الظاهرة بأساليب متنوعة تنطق جميعا بحقيقة واحدة ، ولعلّ أوفى خلاصة لتلك الآراء قول ابن فارس: « فأمّا الإعراب فبه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقف على مراده. فإذا قال: "ما أحسن زيدا" أو "ما أحسنُ زيد" أو "ما أحسنُ زيدٌ" ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد»<sup>(13)</sup>. وزاد ابن فارس هذه الظاهرة تقديرا وتوضيحا بقوله: « من العلوم

الجليلة التي خصت بها العرب: الإعراب الذي هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام»<sup>(14)</sup>.

أما ابن جنّي فيعرفه بـ: « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»<sup>(15)</sup>، فبواسطة الإعراب تميز المعاني وتتم الإبانة عنها، إذ نجده في خصائصه يوضح بقوله: « ألا ترى إذا سمعت أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول»<sup>(16)</sup> فالفاعل هنا يكون مرفوعاً لقيامه بالفعل "أكرم"، في حين ينصب المفعول به، «فلو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»<sup>(17)</sup>. إضافة إلى هذا نجد ابن جنّي في تحديده لظاهرة الإعراب قد تطرق إلى ذكر الحالات التي يمكننا التصرف فيها، أي التقديم والتأخير، وخصوصاً إذا كان من قبل المعنى دلالة أخرى، ويمثل ذلك بجملة من الأمثلة نذكر منها: "أكل يحيى كُمثرى": لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت، وكذلك "ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك "أكرم يحييان البشريين، وضرب البشريين الحيويين، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بيان لما تعني»<sup>(18)</sup>.

لقد أصبحت قواعد الإعراب وقوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل والأخطاء والمعوضة عن السليقة، ولولاه لما تصرفنا في الكلام بكل حرية، أي التقديم والتأخير. كما نجد استعمال كلمة "معرب" في مواقف عديدة، فيقال: فلان معرب عمّا في نفسه، معناه أنه صرّح عمّا يؤلمه وما يفرحه، ويعني هذا أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين بعدما كان مستورا، أي التعبير عن الحالات المختلفة للإنسان، من ضحك في حالة السرور، والألم في حالة الحزن وغير ذلك.<sup>(19)</sup>

كما يعتبر ابن جنّي الإعراب ضرورياً في التعرف على الحالة مثلاً نجده: عربت الفرس تعريفاً إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين، وبالتالي تعرف حاله أهو أصلب أم رخو؟ أصحيح أم سقيم؟<sup>(20)</sup>. وبما أن المعاني تختلف باختلاف الأسماء، فابن جنّي يرى أن فقدان الحركة في كلمة ما لا بد أن يؤثر في توجيه فهمها، حتى أنه لا يوشك أن يعتبر الحركات الإعرابية جزءاً من بنية الكلمة وولوعه بالإعراب جعله يهتم بقواعده، ويميل إليه، لأن غيابها في الكلام يجعله مجرد خليط من الألفاظ والتعابير، بل سيفهم فهماً سقيماً مشوهاً، فالإعراب -إذا- هو أقوى عناصر اللغة العربية وأبرز خصائصها، بل سرّ جمالها.

**ب- قضية اختلاف اللغات:** لا ننكر ظاهرة تعدد اللهجات عمليا قبل الإسلام وبقائها بعده بل بات من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة ، وإنما كانوا يعبرون بلهجاتهم الخاصة ، تظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم وخصائص ألسنتهم ، قال ابن هشام: كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته ، التي فطر عليها.<sup>(21)</sup> ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات ، وكانت هناك بعض الفروق في اللهجات ، خصوصا في شبه الجزيرة العربية ، لكن هذه الفروق لم تكن لتحول دون التفاهم بين القبائل المتباعدة في السكن والجوار ، وأغلب هذه الفروق كانت ترجع إلى طبيعة اختلاف الأصوات والقوالب والمفردات.<sup>(22)</sup>

ويبدو أن اللغويين القدامى لم يعرضوا لهجات العربية القديمة في العصور المختلفة عرضا مفصلا للخصائص التعبيرية والصوتية لتلك اللهجات ، لأنهم شغلوا عن ذلك باللغة الأدبية الفصحى التي نزل بها القرآن وصيغت بها الآثار الأدبية في الجاهلية و صدر الإسلام. وهم – لشعورهم- بعدم توفر دراسة في هذا الموضوع ، كانوا يتخلصون من اختلاف اللهجات بالاعتراف بتساويها جميعا في جواز الاحتجاج بها والاكتفاء بإشارات عابرة مبنوثة في كتب الرواية واللغة إلى بعض تلك اللهجات.

ولم يتردد ابن جني في "خصائصه" على عنايته بدقائق الدراسة اللغوية في عقد فصل خاص فيما سماه "اختلاف اللغات وكلها حجة" ، وهو يقصد باللغات لهجات العربية المختلفة ، وينص على جواز الاحتجاج بها جميعا ولو كانت خصائص بعضها أكثر شيوعا من خصائص بعضها الآخر ، فيقول: «إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه»<sup>(23)</sup>.

كذلك إن قال: « يقول على قياس من لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه»<sup>(24)</sup>. كما عبر عن اتصال القبائل العربية ببعضها تعبيرا يكشف عن هذا الاتصال ، ذلك في قوله « وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيرا منتشرين ، وخلقنا عظيما في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مهم أمره فهذا هذا»<sup>(25)</sup> ، وبالتالي يعتبر ابن جني أقرب اللغويين إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي ، فهو يرى بحسن أن تجمع (اللغة) وينبه عليها<sup>(26)</sup>. وفي الباب الذي عقده ابن جني

"السماع والقياس" ، يعترف كون قريش أقل مراعاة للقياس بالنسبة للتمييزية ، فيبين الفرق بين ما كان أقوى قياسا وما كان أكثر استعمالا ، فنجده يقول: « وإن شدَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس ، كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التمييزية في ما هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا»<sup>(27)</sup>

كما نظر ابن فارس إلى هذا الموضوع من خلال المنظار نفسه ، فبعد أن ذكر صورا متباينة من اختلاف لغات العرب ، وصرَّح بأنها كانت « لقوم دون قوم ، لم يرتب في تداولها على أسنة العرب ، على مكان في بعضه من اللغات الضعيفة»<sup>(28)</sup> ، ويتابع « أجمع علماءنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قرشا أفصح العرب أسنة وأصفاهم لغة»<sup>(29)</sup> . والحقيقة التي تبدو جلية أن الاختلافات اللغوية بين القبائل العربية ، لم تكن اختلافات جوهرية ، إنما كانت اختلافات طفيفة محدودة والدليل على ذلك أن ابن جنِّي استدل بإباحة الرسول (صلى الله عليه وسلّم) قراءة القرآن على سبعة أحرف .

**ج- قضية العلة:** كان النحاة على علم بأن العرب الفصحاء يدركون علل ما يقولون لارتباط العلة ارتباطا وثيقا بالأصل ، فكل حكم نحويّ يعلّل ، وكل ظاهرة نحوية – كلية أو جزئية- لا بد لها من علة عقلية ، ومن ثمّ جعلوا (النحاة) النص العربي على العلة أو إيماء إليها مسلكا من مسالك العلة ، ويتضح هذا في: "وليس لشيء مما يضطرون إليه وهو يحاولون به وجهها"<sup>(30)</sup> ويعد الزجاجي من السابقين في هذا الباب (العلة) ، إلا أن ابن جنِّي الذي عاش بعده أكثر من نصف قرن ، قد تناول هذا الموضوع في كتابه "الخصائص" ووضع للعلل قواعد وأصول وأبواب في إطار يتفق أو يختلف عمّا ذهب إليه الزجاجي.<sup>(31)</sup> وقد حاول ابن جنِّي أن يفرق بين العلة والسبب وجعل مناط التفرق اللزوم وعدمه ، فالعلة من شأنها اللزوم بخلاف السبب ، كما أوضح ذلك في "باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة الماجوزة" وضرب أمثلة للعلة الأولى ، حيث نصب الفضل وما شابه في اللفظ الفضلة- كخبر كان ومفعول ظن- ، كما قسم ابن جنِّي العلل بما يقارب من تقسيم الزجاجي ، غير أن له مذهبا يخالفه ، حيث قسمها إلى نوعين (تعليل نحوي وتعليل كلامي) ، والواقع أن ابن جنِّي نفسه ألقى بعض الضوء على الإجابة في "خصائصه" ، فإذا كانت العلل الموجبة تقرب بالتعليل النحوي من التعليل الكلامي ، حيث يقول: « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناه على الإيجاب بها كنصب الفضل ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ أو الخبر والفاعل ، وجر المضاف إليه فعمل هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجوزها وعلى هذا مفاد العرب»<sup>(32)</sup> .

لقد تناول ابن جنّي العلل النحوية في أبواب متعددة من كتابه "الخصائص"، وفي النظر في هذه الأبواب المتعددة، نجد أن بعضها مكرر يفيد ما يفيد صاحبه وهي "باب في تخصيص العلل"، "باب في أن العلة إذا لم تتعدد لم تصح"، "باب في إدراج العلة واختصارها"، "باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط"، فهذه الأبواب كلها تتناول معنى واحدا هو أن النحاة وضعوا عليهم قاصرة، ولو أنهم احتاطوا لها، وأحاطوا بجوانبها لتفادوا حدوث أي اعتراض عليهم، وقد ضرب لنا ابن جنّي في كل منها أمثلة للصورة النهائية التي يصح وضع القاعدة عليها حتى تخلو من النقص.

والواقع أن مناقشته لهذا الموضوع ليست جديدة كل الجدة، فقد جمع العلل المبعثرة في كتب النحو، وجعل منها سطورا متماسكة، وقد اعترف بذلك في آخر الفصل الذي عقده بعنوان "باب في تخصيص العلل"، يقول: «واعلم أن هذه المواضيع التي ضمنتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا، وعنوها، وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا وإياها نوا»<sup>(33)</sup>، كما يعرض أمثلة توضح إرادتهم لها ورجوعهم إليها، فيعترض ابن جنّي على القاعدة الصرفية التي تنص على قلب الواو والياء ألفا، إذا تحركتا وانفتحا ما قبلهما، ويقول: «إنها علة قاصرة لصحة الواو في (اعتنونا)، (اهتوشوا) و(رميا وغزوا)، وذلك القصور دعا السابقين إلى الاعتذار عنه بما هو معروف هناك، وهنا يبدي رأيه قائلا: لو احتاط السابقون في وضع هذه القاعدة لما توجه إليهم سؤال، ولما كانوا بحاجة إلى الاعتذار»<sup>(34)</sup>. ونلاحظ على (باب في علل العربية أكلامية هي أم فقهية) أنه وضع الخطوط العريضة والمبادئ الأولى للتعليل، وربطه بالفلسفة إذ تناول فيه الحديث عن علل النحو وصلاته بعلم الكلام الذي يقوم على الجدل والفلسفة، وفيه يذكر قيمة كتابه ونزوعه إلى النواحي الكلامية والفقهية والفلسفية والنحوية والأدبية. ضف إلى ذلك إلى أن ابن جنّي عقد بابا خاصا لرهافة حس العرب، كونهم أرادوا تلك العلل التي قال بها وهو باب أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها، كما أطال الحديث عن العربية، وشرفها، وشغف أهلها ويكرر القول عنهم في (باب في الاعتلال لهم بأفعالهم)، فقد حمل بعض الأمور اللغوية على أمور أخرى لتناسبها معها، ولأنها من أفعالهم، ولها علة قد أرادوها، كما قال في وجوب إبراز الضمير مع الصفة المشبهة، لأنهم يوجبون إبرازه مع اسم الفاعل مع قوة تحمله الضمير، وذلك إذا جرى كل منهما على غير من هو له.

كما نجد ابن جنّي في باب (في تعارض العلل) قد تحدث عن خلاف العلماء في مسائل اللغة وأن كلا منهم يستدل بوجهة نظر خاصة، حتى قام الخلاف أحيانا على ما ورد من أقوال العرب

ولهجاتهم ، وأحيانا يقوم على فهم خاص للنصوص وتفسيرها تفسيراً مختلفاً ، كما يبين كيف يمكن أن يستنبط من النصوص اللغوية الواردة عن العرب أدلة متعددة الجوانب ، تفسر بها قواعد ومبادئ لغوية أخرى مما ورد عن العرب ، ويمكن أن يستدل به على تصحيح أمر أو شيء أو إفساد غيره ، ويستدل به من وجه آخر على شيء يخالف الأول ، كما حاول ابن جنيّ ببراغته الفائقة أن يوضح لنا كيفية تصحيح الأشياء ، فاستدل في ذلك على شدة اتصال الفاعل بفعله واستدل كذلك فساد رأي القائلين بأن العامل في المفعول هو الفاعل ، وفي باين من الجزء الثالث من خصائصه لمس بعض جوانب العلل ، وطرافة أمرها في العربية ، قد تأخذ مظهرها من التناقض الشكلي وتنتقل العلة بين أمرين ، قد يبدو بينهما بعد كبير ، وهو عند التأمل على وفاق تام ، فقد تستعمل العلة الواحدة في الحكم ضده ، فالتصحيح في "القوة والحركة" مع ما فيهما من مقتضى الإعمال وهو التحريك وفتح ما قبل حرف العلة كان لحركة العين وهي السبب فيه لأنها شبهت بحرف الحليّن فكان "فعلاً" بفتح العين فعال ، فكان واضحاً أن ابن جنيّ قد استخدم الفلسفة وبراعة المنطق في التعليل ولا غرو في ذلك فهو معتزلي الاعتقاد.

### الهوامش:

- 1- أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ط2 ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت ، لبنان ، (د ت) ، ص33.
- 2- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
- 3- نفسه ، الصفحة نفسها.
- 4- نفسه ، ص40.
- 5- نفسه ، ص44.
- 6- نفسه ، ص45.
- 7- نفسه ، ص48.
- 8- نفسه ، ص ص 152-153.
- 9- نفسه ، ص152.
- 10- ينظر: صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1970 ، ص149.
- 11- ينظر: عبد الرحمن عطية ، دراسات عربية ، موسوعة المصادر والمراجع ، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية ع5 ، دار الأوزاعي للطباعة النشر ، بيروت ، 1998 ، ص85.
- 12- ينظر: أنيس فريجة ، نظريات في اللغة ، ط1 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1973 ، ص55.
- 13- صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص117.
- 14- المرجع نفسه ، ص118.
- 15- ابن جنيّ ، الخصائص ، ج1 ، ص35.
- 16- المصدر نفسه ، الصفة نفسها.
- 17- نفسه ، الصفحة نفسها.

- 18- ينظر: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
- 19- ينظر: المصدر نفسه ، ص36.
- 20- ينظر: المصدر نفسه ، ص36.
- 21- ينظر: صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص70.
- 22- ينظر: المرجع نفسه ، ص72.
- 23- ابن جنّي ، الخصائص ، ج 2 ، ص12.
- 24- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
- 25- المصدر نفسه ، ص16.
- 26- ينظر: ابن فارس ، الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويبي ، بيروت ، لبنان 1973 ، ص110.
- 27- ابن جنّي ، الخصائص ، ج 2 ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ( د ت ) ص15.
- 28- عبده الراجحي ، فتح اللغة في الكتب العربية ، ط 2 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1982 ، ص113.
- 29- المرجع نفسه ، ص114.
- 30- ابن جنّي ، الخصائص ، ج1 ، ص180.
- 31- ينظر: عبد الغفار حامد هلال ، علم اللغة بين القديم والحديث ، ط 2 ، مطبعة الجبلاوي البولاقية ، القاهرة 1987 ، ص387.
- 32- ابن جنّي ، الخصائص ، ج1 ، ص88.
- 33- المصدر نفسه ، ص146.
- 34- نفسه ، الصفحة نفسها.